دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية العش-برج بوعريريج -

The role of financing sources in achieving local development

A field study in the municipality of El-Euch - Bordj Bou Arerridj-

السعيد لكحل*

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2

Said Lakhal

Mohamed Lamine Debaghine Setif-2- University

lakhalsaid1975@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/18 تاريخ القبول: 2021/10/25 تاريخ النشر: 2022/04/03

- **الملخص:** تناولت هذه الدراسة موضوع دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية العش ولاية برج بوعريريج حيث تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تمويل البلدية من المصادر الثلاث المختلفة سواء في قيمة المبالغ المخصصة لتمويل التنمية المحلية أو مصدرها ودوره في الرفع من مستوى التنمية المحلية وهل هي كافية في تحقيق تطلعات المواطن بهذه المنطقة، كما قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي وبعض أدوات جمع المادة الميدانية كالملاحظة البسيطة وكذا المقابلة الحرة وكذا عينة البحث التي تم انتقاؤها بصفة عشوائية من المجتمع الأصلي للبحث، وعليه صيغت مجموعة من التساؤلات حول التمويل من المصادر الحكومية وكذا الضرائب البلدية الداخلية وإسهام كل ذلك في تحقيق التنمية المحلية، ومن خلال هذه التساؤلات كانت صياغتنا لفرضيات البحث على اعتبار أن التنمية هي العنصر الأساسي للاستقرار والرقي في شتى المجالات، فهي بذلك تتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى النهوض بالعنصر البشري نحو التطور والازدهار والرفاهية والاستقرار بما يتوافق واحتياجاته وإمكانيات البلدية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق التنمية المحلية تحتاج بلدية العش ميدان الدراسة إلى التمويل الذاتي كالضرائب ذات الصلة بالنشاطات المختلفة للتجار والحرفيين والمؤسسات الإنتاجية بالبلدية غير أن هذه المداخيل لا تغطي الاحتياجات الكفيلة لقيام تنمية محلية فاعلة ومنسجمة، وعلى إثر ذلك وضعت الحكومة مصدرين إضافيين لتمويل التنمية بالبلديات وهما المخططات البلدية للتنمية وكذا صندوق التضامن والضمان بين البلديات، وقد قسمت الدراسة إلى جانبين؛ جانب نظري وآخر ميداني الأول كان للحديث على التنمية المحلية ومصادر تمويلها والثاني كان لدراسة مدى فعالية التمويلات الثلاثة في تحقيق التنمية بالبلدية ميدان الدراسة، للوصول في النهاية إلى نتائج بحثية تمثلت أهمها في أن الجزء الكبير الذي يساهم في التنمية بالبلدية يكون عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في حين أن مداخيل البلدية من قسم التسيير والتجهيز لا يمكن أن تساهم بالشكل الكافي في حدوث تنمية منشودة بالبلدية .

- **الكلمات المفتاحية:** التنمية، التمويل، التمويل المحلي، التنمية المحلية.

Abstract: This study dealt with the topic of the role of funding sources in achieving local development , q field study in the municipality of El–Euch- Bordj Bou Arreridj- Where this study aims to reveal the municipality funding from the different sources, Whether in the value of the amounts allocated to finance local development or its sours and its role in raising the level of local

*- المؤلف المرسل

development and Whether it is sufficient in achieving the aspirations of the citizen in this region, and We have also adopted the descriptive analytical approach and some tools for collecting field material such as simple observation and free interview , as Well as the research sample that Was randomly selected from the original community for research , and accordingly a set of questins Wer formulated about funding from government sources as Well as taxes the internal municipality and the contribution of all this to the achievement of local development , and through these question , We formulated the research hypotheses on the grounds that development is the main element for stability and advancement in various field , so it takes various forms aimed at advancing the human element towards development , prosperity , prosperity and stability in line With its needs and capabilities . the economic and social municipality and in order to achieve local development , the municipality of El Euch needs the field of study to self-financing such as taxes related to the various activities of merchants , craftsmen and productive institutions in the municipality However, these incomes do not cover the needs to ensure effective and harmonious local development . As a result , the government established two additional sources of financing for development in the municipalities , namely , the municipal plans for development as Well as the solidarity and Guarantee fund among the municipalities the study has two sides ; A theoretical aspect and a field one , the first was to talk about local development and its sources of financing , and the second was to study the effectiveness of the three funds in achieving development in the municipality , the field of study , to reach in the end research results , the most important of which was that the large part that contributes to the development of the municipality is through the solidarity and Guarantee fund for group while the municipality's revenues from the management and equipment department cannot sufficiently contribute of the municipality .

Key words: development, finance, local finance, local development.

1- مقدمة:

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي تمكين جميع المواطنين عبر كامل التراب الوطني من الاهتمام بالجانب التنموي داخل الدولة والتمتّع بالخدمات التي تؤدى إليهم، و لقد ثبت أن قيام السلطة المركزية بجميع المرافق العامة من وطنية وإقليمية يتعارض مع عدالة توزيع الأعباء الضريبية لذلك فإن مراكز الولايات والمدن الكبرى تستأثر بالنصيب الأكبر من خدمات الدولة ومرافقها بينما يحرم منها دافعوا الضرائب من المقيمين بالأرياف، وهنا تنعدم العدالة الاجتماعية وعلى العكس من ذلك يقتضي التنظيم الإقليمي للبلديات أن يخصص ما يتحمله سكان البلدية من أعباء ضريبية محلية لصرفه في المرافق المحلية وفي هذا ضمان لوصول الخدمات العامة إلى المواطنين عبر المجال الوطني، وقد ترتب عن ذلك أنه قد أصبح من العسير على الإدارة المركزية أن

تنهض وحدها بتلك الأعباء في كافة أقاليم البلاد، في حين أن بعض هذه المرافق الجديدة مرافق محلية بحتة وبعضها مرافق وطنية فعمدت الدولة إلى إقامة الهيئات العامة المحلية التي تتولى إدارة المرافق المحلية على مستوى البلديات ممّا يخفّف من المهام الملقاة على عاتق الدولة، و بذلك تستطيع الحكومة المركزية التفرّغ للمرافق الوطنية الأكثر أهمية، و قد ثبت من تجارب الدول الديمقراطية أن المركزية الإدارية لا تتّفق مع النظام النيابي السليم، وأنه كلما ازدادت الدولة في الأخذ بالتركيز الإداري كلما كان نظامها النيابي غير سليم، وليس من شك في أن إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية يعمل على تربيتهم تربية سياسية صالحة ويدربهم على الحياة النيابية، مع العلم أن الهيآت العامة المحلية تعتبر مدرسة عملية لتخريج أفضل الأعضاء للمجالس النيابية التشريعية في الدولة.

2- إشكالية الدراسة:

لقد فرضت معالجة مواضيع التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة التغيرات العميقة التي حدثت عقب الحرب العالمية الثانية والتي كان من أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني وظهور حاجة ماسة من طرف هذه الدول المستقلة إلى تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا وعليه فإن هناك اهتمام متنامي بدراسة قضايا التنمية وتحليلها وتحديد أبعادها والتركيز على إمكانيات تبنيها على اعتبار أنها المدخل الأمثل للقضاء على التخلف الذي عانت منه هذه الدول خلال قعد طويل من الزمن، وتنمية المجتمعات لا يعني بالضرورة توفير مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد أو تحسين الأوضاع الاجتماعية المتنوعة كالصحة والتعليم، بل إنها عملية تغيير شاملة مقصودة تستهدف إعادة تقييم الإنسان للموارد المتاحة في المجتمع وكيفية التعامل معها للوصول إلى أداء أفضل للوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والرياضية وغيرها، ولما كانت تنمية المجتمع تمارس في أنماط مختلفة من المجتمعات المحلية سواء منها الريفية أو الحضرية والتي تعطي طابع المجتمعات في كيان الدولة بصفة عامة، فإنه من الواجب إعادة النظر بجدية في النهوض بالتنمية المحلية التي هي العمود الفقري للدولة والقلب النابض في التكوين المجتمعي والحجر الأساس في بناء تنمية متكاملة الأطراف والجوانب داخل كيان الدولة الواحدة.

ومن خلال هذا نقول بأن تنمية المجتمع المحلي تعد من أهم وأكثر القضايا غموضا وخلافا بين العلماء في الفكر الاجتماعي، ولما كان الإطار النظري بين العلماء يعد أساسا جوهريا لوضع برامج ومشاريع إنمائية تتسم بالوضوح والدقة والفاعلية، فقد تم الفصل بين الخدمات الاجتماعية كجزء مهم في عملية التنمية الاجتماعية وبين التنمية ككل متكامل في جوانبه المتعددة

كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية وغيرها، وإن نجاح التنمية المحلية في أي مجتمع مرهون بالوقوف على الكثير من المعطيات التي بدورها تساعد في تطبيق مشاريع التنمية أو تعطيل السير بها قدما، ومن بين الأساسيات التي يجب مراعاتها أثناء ذلك:

- مشاركة المجتمع في تجسيد التنمية على أرض الواقع وبخاصة الشباب منهم وهذا بالتعاون مع السلطات المحلية الممثلة سواء بالفكر أو المال الخاص.

- طبيعة المجتمع المقصود بالتنمية من عادات وتقاليد وعرف وغيرها.

- طبيعة المناخ الذي يراد من ورائه تجسيد التنمية على أرضه، فالتنمية بالنسبة المناطق الصحراوية ليست مثلها في مناطق المرتفعات والهضاب وليست مثلها في المناطق الشمالية الرطبة.

- الموارد المالية المتاحة لدى البلديات والتي تتنوع مصادرها، ولقد كان تركيزنا منصبا على هذا العنصر الأخير وعليه تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤلات التالية:

- هل تمويل المشاريع والخدمات من مخططات البلدية للتنمية كافٍ في تحقيق التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة؟
- هل تمويل المشاريع والخدمات من صندوق التضامن والضمان بين البلديات كافٍ في تحقيق التنمية المحلية؟
- هل الاقتطاعات الناتجة عن قسم التسيير والتجهيز للبلدية كافية في تحقيق التنمية المحلية؟

3- فرضيات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الفروض كإجابة مبدئية على التساؤلات التي تم طرحها في الإشكالية، وقد على النحو الآتي:

- تتحقق التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة بالتمويل المركزي عن طريق المخططات البلدية للتنمية المعدة سنويا من قبل الوزارة المختصة.
- تتحقق التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة بالتمويل عن طريق صندوق التضامن والضمان بين البلديات.
- تتحقق التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة بزيادة إيراداتها من قسم التسيير والتجهيز.

4- أهمية الدراسة:

لعل اختيارنا لهذا الموضوع الحساس والذي يكتسي أهمية بالغة في وقتنا الحالي، عن غيره من الأوقات وعن غيره من المواضيع الأخرى، لم يأت صدفة أو اعتباطا إنما جاء بعد ملاحظات

عديدة ومسايرة واسعة النطاق لسنوات بين الأهالي والسكان، وكذلك الأهمية البالغة لهذه العملية في النهوض بأي مجتمع والسير به في الطريق الصحيح.

ولعل أنه لكل موضوع أهمية واضحة تدعو الباحث في أي ميدان القيام بالبحث والتنقيب عن أشياء لتوضيحها للقارئ والباحث الذي يريد البحث في نفس الميدان، ولقد تمثلت أهمية دراستنا فيما يلي:

- القيمة العلمية التي يكتسيها الموضوع محليا ووطنيا ودوليا، حيث أن كل المجتمعات وبخاصة في وقتنا الحاضر أصبحت تسعى إلى تنمية مجتمعاتها، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.
- الحاجة الماسة إلى مثل هذا النوع من المصادر المالية في المؤسسات والإدارات العامة والخاصة للرفع من وتيرة التنمية، وإشراك أفراد المجتمع في تلبية احتياجاته والقيام بمهامه.
- احتياجات السكان المتزايدة إلى أنواع الخدمات الاجتماعية الكثيرة في شتى الميادين.
- الاستخدامات العشوائية للتمويل المادي داخل الإدارة المحلية القائمة على شؤون المجتمع.

5- أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة حول دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية بالبلدية ميدان البحث، أردنا بلوغ مجموعة من الأهداف والتوقعات التي قد تساعد في تحقيق التنمية بالبلدية ويمكن عرض هذه الأهداف فيما يلي:

- التعرف على المخططات البلدية للتنمية والتي تعدها الحكومة وبالتحديد الوزارة المختصة بالجماعات المحلية سنويا ومدى مساهمتها وبشكل فعال في تحقيق التنمية داخل البلدية ميدان البحث وكيفية توزيع مداخلها على المشاريع والخدمات الاجتماعية لغرض تحقيق التنمية المحلية.
- التعرف على المداخيل المالية الناتجة عن الضرائب المحصلة من كراء المحلات التجارية وكذا استعمال ممتلكات البلدية في الحياة اليومية وغيرها والناتجة من قسم التسيير والتجهيز ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة.
- التعرف على الإعانات التي يتم تقديمها من قبل صندوق التضامن والضمان بين البلديات ودورها في زيادة مداخيل البلدية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة في مختلف جوانبها.

6- تحديد المفاهيم:

6-1- مفهوم التنمية :

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ومن الناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو" يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة وارتفاع فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أفضل. (فوزي، وعدنان، 1995، ص.142)

أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي أنه فيها عنصر التعدد والفعالية فإن العملية تشتمل على النمو وعلى التغيير، كما يمكن التفرقة بين التنمية والتغيير، فالتغيير هو التحول الذي يقع عليه من نظم وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك أو كنتاج لتغيير فرعي معين أو جانب من جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية (العبيدي، 1995، ص. 91)

أما مصطلح التنمية من الناحية الاصطلاحية يتضمن معاني وأمور كثيرة تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، وباختلاف تخصصات من يتناولوه بالدراسة والتحليل، حيث شاع استعمال هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي والمتمثل في التنمية الاقتصادية، كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية.

ومن هذا المنطلق يشير تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية إلى أن المسلم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي، وما هو مادي، ويذكر التقرير في موضع آخر أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف والمدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على تمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، ولكن ينبغي أن يكون مرضيا للفرد، حاثا على الناحية الخلاقة فيه للإبداع أو مؤديا إلى استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ (تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية،1978، ص. 15)

كما أن التنمية في أبسط معانيها، والتي يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب (رشيد 1986، ص14).

ويرى الأستاذ علي غربي أن "التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة (الرياشي وآخرون،1996، ص 179)

ومن خلال هذا التعريف فإن التنمية تتضمن بعدين رئيسين هما الشمولية والتكامل، ويعني ذلك أن نجاح أي تنمية لا يكفي أن يقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد وإلا أصبحت التنمية غير مكتملة، كما أن تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها" عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرات في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد (شفيق،1993، ص.19)

بينما يعرف الدكتور أكريم عبد النبي أن "التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع" (العبيدي، 1995، ص.92)

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التنمية كما يعرفها الدكتور كاسر المنصور في مقالته " الحقيقة والأبعاد" بأن "التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء" (خليل عبد القادر، وبوفاسة، 2006 ، ص.98)

وفقا لهذا التعريف، يتم التعبير عن التنمية باعتبارها عملية حضارية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان وتطوير لقدراته وكفاءاته وصونا لكرامته، وذلك بغرض تحقيق المكاسب والإنجازات التنموية.

1-6- أ- التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية: هي تلك الجهود التي ترمي إلى إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية، اللازمة لنمو المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والتربوية والرياضية والسياسية وغيرها؛ وذلك بزيادة قدرة أبنائه على استغلال الموارد المادية الطاقة البشرية المتاحة، إلى أقصى حدّ ممكن ليحققوا أكبر قدر من الخدمات والرفاهية، يتخطى معدل النمو الطبيعي الذي تمنحه الحكومة.

2-6- مفهوم التنمية المحلية:

في إطار التطور المستمر في فكرة التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية، كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، لما لها من دور مكمل للجهود الحكومية، من خلال تفعيل الجهود الذاتية للأفراد، وقد عرف مفهوم التنمية تطورا مستمرا طوال فترة تقدر بنصف قرن إلى أن استقر على المفهوم الحالي.

ولقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في موضوع التنمية المحلية، فهذا الموضوع لا يختلف عن موضوع التنمية الذي سبق وأن تطرقنا إليه، بل هو جزء منه يكمله ويساهم في تحقيقه، فهو مثله متشعب الأطراف والمجالات، يسعى إلى إحداث تغيرات في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، إلا أنه يهتم بالشؤون المحلية وينحصر نشاطه في الأقاليم والمجتمعات المحلية التوسع والكثافة السكانية المحدودة، ويركز جهوده لتطويرها وترقيتها بعيدا عن التدخلات المركزية، والتي تنحصر مهامها في المراقبة والإشراف على أعمال ممثلي المناطق المحلية التي يتم انتخابهم بحرية من طرف أبناء المنطقة.

كما يعرفها الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد بأنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا وثقافيا وحضريا من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الدائرة المحلية وفي منظومة شاملة ومتكاملة "(عبد الحميد،2001، ص.13). إذا فالتنمية المحلية هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المتاحة، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة دون الاستغناء عن الدعم المادي والمعنوي للحكومة، وذلك من أجل رفع مستوى المعيشة للأفراد في كافة المجالات .

ويعرف الأستاذ "موراي روس" التنمية المحلية بأنها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا أولوياتها، مع إزكاء الثقة والرغبة في العمل مقابل تلك الحاجات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع." (خاطر، 2002، ص.303)

2-6-أ- التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية المحلية: التنمية المحلية هي عملية هادفة ومخططة تهدف إلى الارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين المحليين الذين يحددون حاجياتهم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ والتي لا يمكن أن تقوم بمعزل عن السياسة العامة للتنمية الوطنية، فهي جزء لا يتجزأ منها، حيث أن تجميع عمليات التنمية المحلية لمختلف الأقاليم المحلية يعطي تنمية وطنية شاملة.

3-6- مفهوم التمويل:

بقي علم التمويل وصفيا خلال المراحل الأولى (أربعينيات القرن العشرين) وتحول إلى التحليلي أوائل الخمسينات من نفس القرن بظهور نظرية " مارك ويتز " الحائز على جائزة نوبل سنة 1990 حول المحفظة والتنوع الأمثل واختيار الأسهم، ثم نظرية " ميلر ومود جلياني " حول هيكل التمويل وتكلفة الأموال في الفتَّرة (1956-1961) تم تطوير هذه النظرية من طرف" مارك ويتز "و"وليام شارب"، وقد ظهرت بعدها نظريات أخرى حول التمويل مثل تكلفة الإفلاس، تكلفة الوكالة ونظرية التوزيع (خليل عبد القادر، وبوفاسة،200 6، ص98)

وعموما يمكن أن نعرف التمويل لغة :بأنه " الإمداد بالدال " كذلك هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع وهناك تعريف آخر للتمويل": هو عبارة عن تطبيق لمجموعة أساليب يستخدمها الأفراد والمنظمات لإدارة أموالهم وعلى وجه الدقة إدارة الفرق بين مداخليهم ومصاريفهم، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة باستثماراتهم. ويعرفه الكاتب" بيتش "على أنه " : الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها "وكذلك يعرفه على انه " توفر المبالغ النقدية لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام "(بالداكشي، وكليمس، وجوبتا،2003، ص.13)

3-6-أ- التعريف الإجرائي لمفهوم التمويل: هو عملية إدارية تقنية تقوم على أساس الدعم والإمداد الكامل بالموارد المادية والبشرية واللوجيستيكية بغرض تحقيق الأهداف العامة للتنمية الشاملة.

4-6- مفهوم التمويل المحلي:

إن البلدية لن تكون لها الفعالية المطلوبة إذا نظرنا إليها على أساس أنها نظريا شخص راشد وقادر لكنه لا يستطيع العيش بدون إعانة والديه، هكذا ذهب العميد" جورج فيدل "في معرض تأكيده على أهمية الموارد المالية للوحدات الإدارية المحلية (بوعشيبة، 1992، ص.38)

يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات

لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة (عبد المطلب،2001، ص.22)

من خلال هذا التعريف يمكن القول إن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية الذاتية للمحليات، من أجل تقديم الكثير والعديد من الخدمات الاجتماعية للمواطن بقدر الحاجة إليها وتحقيق بذلك المزيد من التنمية المحلية.

6-4-أ- التعريف الإجرائي لمفهوم التمويل المحلي: هو عملية إدارية تقنية تقوم على أساس الدعم والإمداد الكامل بالموارد المادية والبشرية واللوجيستيكية بغرض تحقيق الأهداف الخاصة ببلدية محددة في المجالات المتعددة للتنمية المحلية.

7- مخططات التنمية في الجماعات المحلية:

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية.PSD وسنوضح كلا المخططين.

7-1- المخطط البلدي للتنمية:

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية.

وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

7-2- المخطط القطاعي للتنمية:

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي

والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

8- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم: 73-134 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية، وهذا تطبيقا للمادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 بسبب عجزه في المساهمة في التنمية المحلية على المستوى المحلي؛ تتمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية وكذلك صندوق الضمان للجماعات المحلية. وهي الصناديق التي تم إنشاءها بغرض المساهمة والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من أجل تجسيد التضامن والتعاون ما بين بلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بينها.

حسب المرسوم رقم86– 266 هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات، ونظرا للنقائص التي أظهرها السير الحالي للصندوق المشترك للجماعات المحلية هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإعادة تنظيم هذا الصندوق منها تحويله إلى بورصة الجماعات المحلية هذه البورصة تفاوض فيها القيم العقارية، الأسهم السندات التي تصدرها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتهدف إلى توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات واستثمارات الجماعات المحلية للتنمية المحلية والسماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها (شيهوب ، 1986، ص 68) .

يعد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، مقره مدينة الجزائر العاصمة كما أن وزير الداخلية والجماعات المحلية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق. (يامة، 2017، ص .605).

9- التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة خلال السنة 2019:

سنتناول في هذا الصدد مختلف المشاريع التنموية بداية على مصادر التمويل المختلفة والمتمثلة في مخططات البلدية للتنمية الاقتطاع ثم الإعانات المتأتية من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وأخيرا إيرادات قسم التسيير والتجهيز للبلدية، بعد ذلك سنتطرق إلى تفصيل المشاريع التنموية من حيث الأقسام المخصصة لها حيث توجه التنمية إلى مجالات

مختلفة اقتصادية نركز فيها على كلا من التزويد بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وكذا شق وتعبيد الطرقات بالإضافة إلى مشاريع تمس رفاهية الساكنين على غرار التهيئة الحضرية والإنارة العمومية، ومشاريع ثقافية واجتماعية والمتمثلة أساسا في تحسين وضعية المدارس الابتدائية وتوسعتها، كما سيتم التطرق إلى كل مصدر من مصادر التمويل وأهم مجالات التنمية به.

9-1- التعريف بميدان الدراسة :

تعتبر بلدية العش من بين بلديات ولاية برج بوعريريج الأربع والثلاثين انبثقت بلدية العش بناءا على التقسيم الإداري لسنة 1984م، حيث كان سكانها تابعون إداريا إلى البلدية الأم المسماة الحمادية، يتوزع سكانها على 14 قرية. جاء هذا التقسيم بمقتضى قانون 84 . 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 ليرفع من عدد الولايات بالقطر الجزائري إلى 48 ولاية، و1541 بلدية، و742 دائرة. وكان هذا التقسيم الجديد نتيجة كثافة الشبكة العمرانية ونموها السريع، حيث ارتفع عدد المدن بكثرة لهذا أضيفت 837 بلدية جديدة للقضاء على المنافسة المحلية، وتنمية مدن مهمشة. إنما التناقضات التي ظهرت في هذا التنظيم الإداري للمجال الوطني تمثلت في عدم وجود تسلسل للمدن في ممارسة السيادة الإقليمية، حيث أعطى لبعض المدن وظيفة القيادة الإدارية وهي ذات حجم صغير مقارنة مع مجالها الإداري الكبير، والعكس مدن كبيرة وظيفتها على مجال إداري صغير.

9-2- المجال الجغرافي :

تقع بلدية العش ميدان الدراسة جنوب ولاية برج بوعريريج يحدها من الشرق كل من بلدية الحمادية والرابطة من الغرب بلدية القصور وحمام الضلعة، ومن الشمال بلدية الحمادية ومن الجنوب ولاية المسيلة والمعاضيد، تعتبر بلدية العش من أكبر بلديات الولاية مساحة حيث تبلغ مساحتها 380كلم^2 يتوزعون على أربع عشر قرية وتجمعا سكانيا، يمكن أن نذكر منهم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: - دلالجة – لمحامدية – ولاد احريز – ولاد تواتي – ولاد أعمر – لادواح – ولاد احمد – تيحمامين – لبلاعدية – لجواولة – الفج – معازة – لمجاز – لمكارطة ... وتتميز هذه البلدية بموقعها على حافة الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين ولايتي برج بوعريريج والمسيلة وذلك على مسافة تبعد عن الولاية بـ 24 كلم.

9-3- المجال الديمغرافي:

أما من الجانب الديمغرافي للبلدية ميدان الدراسة فإنها وحسب الإحصائيات الرسمية الأخيرة للموسم 2008 / 2009 يقدر عدد سكان البلدية برمتها 17115نسمة موزعة على مساحة

إجمالية تقدر بـ: 380 كلم^2 حيث يتوزع هذا العدد من السكان على ثلاث جهات كبرى هي على التوالي : - لمخازن وتظم أكثر من 7000 نسمة – لمكارطة وتظم أكثر من 4000 نسمة – لجواولة وتظم أكثر من 6000 نسمة، يغلب الطابع القروي على سكان البلدية، مما يجعل عملية التنمية بها صعبة نوعا ما، كما تتكون من بلدية مركزية وأربع فروع بلدية بكل من قرية لمخازن والفرع الثاني بقرية تيحمامين والفرع الثالث في قرية غفستان والفرع الرابع في قرية معازة وهي تعمل بشكل عادي حسب مسؤوليها .

4-9- منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات :

1-4-9- المنهج: يعود استعمال الباحث لمنهج دون آخر إلى طبيعة موضوع دراسته، ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا فإن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الذي نراه ملائما لهذه الدراسة، كما يأتي اعتمادنا لهذا المنهج دون غيرة بناء على طبيعة البيانات الميدانية التي نريد تجميعها حول المشكلة محل الدراسة، ذلك لأنه يساعدنا في وصف وكشف وتحديد أهم جوانب المشكلة وتحليلها بشكل منظم ودقيق للوصول إلى تعميمات علمية تضاف إلى الرصيد المعرفي حول المشكلة موضوع الدراسة بغية التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

2-4-9-أدوات جمع البيانات الميدانية: لقد تم اعتمادنا في الجانب الميداني على أدوات جمع البيانات الميدانية الآتية:

2-4-9-أ- الملاحظة البسيطة : " تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب، ومن خلال هذا قمنا بدراسة استطلاعية داخل البلدية موضوع الدراسة، وهذا بغية الحصول على معلومات ومعطيات عامة على ميدان الدراسة، وعن طريق الملاحظة تعرفنا على أهم المكونات داخل البلدية والطاقم الإداري وهو ما يمكن أن يساعدنا حسب رأينا في التحقق من فرضيات البحث المعتمدة لدينا .

2-4-9-ب-المقابلة الحرة: لقد تم اعتمادنا لهذه الأداة ذات الأهمية البالغة في رأينا حيث نقوم عن طريقها بجمع بيانات مفيدة وذلك بطرح أسئلة على مجموعة من المبحوثين، وتسجيل الإجابات وتكون هذه الأسئلة دقيقة ومرتبة حسب ما يقتضيه الهدف العام للدراسة.

3-4-9-تفصيل المشاريع التنموية بحسب مصدر التمويل: يعد التمويل المحلي للبلدية ميدان الدراسة من المخططات البلدية للتنمية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وكذا

الاقتطاعات الناتجة عن قسم التسيير والتجهيز للبلدية من أهم المصادر التي تحقق التنمية وهذا حسب ميزانية كل مصدر والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1) يبين توزيع التمويل على الأقسام حسب المصدر(سنة 2019).

القسم المصدر	مياه الشرب	الطرقات	التربية	تثمين أملاك البلدية	الصحة	الصرف الصحي	الانارة العمومية
مخططات التنمية المحلية		13مليون دينار		3مليون 500ألف دينار		5مليون 500ألف دينار	
صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	15مليون دينار	100مليون دينار	33مليون دينار		5ملايين دينار	12مليون دينار	35مليون دينار
الاقتطاعات	3مليون دينار					6مليون دينار	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية العش من مصلحة المالية للبلدية.

من خلال هذا الجدول البياني نجد بأن الحصة الكبيرة من الموال الممنوحة للتنمية بالبلدية ميدان الدراسة كانت من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والتي قدرت بـ : 200 مليون دينار تم توزيعها كل الأقسام التنموية بالبلدية وبمبالغ متفاوتة أين حصل قسم الطرقات على الحصة الأكبر بمبلغ قدر بـ: 100 مليون دينار أي بنسبة 50٪ من المبلغ الإجمالي، في حين يأتي في المرتبة الموالية التمويل عن طريق المخططات البلدية للتنمية والتي ساهمت خلال سنة 2019 بمبلغ 20 مليون دينار وزعت بمبالغ متفاوتة لبن على ثلاثة أقسام مختلفة وفي المرتبة الثالثة جاءت الميزانية المقتطعة من قسم التسيير والتجهيز للبلدية والتي قدرت حسب مصلحة المالية بـ : 9 مليون دينار تم توزيعها على قسمي المياه الصالحة للشرب وكذا الصرف الصحي بمبالغ متفاوتة حسب الاحتياج .

9-4-4-تفصيل المشاريع التنموية بحسب الأقسام: إن تمويل المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للمواطن يلعب دورا هاما في تجسيد التنمية بالبلدية، وبخاصة إذا كانت ميزانية المصدر المعتمد كافية لذلك كما هو الحال لمخططات التنمية المحلية الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2) يبين توزيع التمويل على الأقسام حسب مخططات التنمية المحلية (سنة 2019).

القسم المصدر	مياه الشرب	الطرقات	التربية	تثمين أملاك البلدية	الصحة	الصرف الصحي	الانارة العمومية
مخططات التنمية المحلية		13مليون دينار		3مليون 500ألف دينار		5مليون 500ألف دينار	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية العش من مصلحة المالية للبلدية.

من خلال هذا الجدول نجد بأن المبلغ الذي استفادت منه بلدية العش لسنة 2019 من مخططات التنمية المحلية يقدر 22 مليون دينار وزعت على ثلاثة أقسام بمبالغ متفاوتة حيث كان نصيب قسم الطرقات 13 مليون دينار أي بنسبة 59٪ ليليه بعد ذلك قسم الصرف الصحي بمبلغ 5 ملايين و500 ألف دينار أي بنسبة 25٪ ليتحصل قسم تثمين ممتلكات البلدية على حصة قدرت بـ: 3 ملايين 500 ألف دينار أي بنسبة 15.99٪، غير أن هذا التوزيع وحسب مصلحة المالية للبلدية تم بحسب احتياجات المواطنين لمثل هذه المشاريع التنموية.

9-4-5-تفصيل المشاريع التنموية بحسب الأقسام: إن تمويل المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للمواطن يلعب دورا هاما في تجسيد التنمية بالبلدية، وبخاصة إذا كانت ميزانية المصدر المعتمد كافية لذلك كما هو الحال لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية الموضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3) يبين توزيع التمويل على الأقسام حسب صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (سنة 2019).

القسم المصدر	مياه الشرب	الطرقات	التربية	تثمين أملاك البلدية	الصحة	الصرف الصحي	الانارة العمومية
صندوق التضامن والضمان الاجتماعي	15مليون دينار	100مليون دينار	33مليون دينار		5ملايين دينار	12مليون دينار	35مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية العش من مصلحة المالية للبلدية.

إن المتصفح لهذا الجدول البياني يجد بأن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية قد غطى معظم الأقسام التنموية بالبلدية ميدان البحث بمبالغ مهمة ومتفاوتة، فقد كان النصيب الأوفر من التمويل تحصل عليه قسم الطرقات البلدية بمبلغ قدر بـ: 100مليون دينار أي بنسبة 50٪ وذلك لأهمية في فك العزلة عن المواطن وذلك نظرا لطبيعة جغرافيا البلدية الصعبة وشساعتها الكبيرة وليأتي في المرتبة الثانية قسم الإنارة العمومية بمبلغ معتبر قدر بـ: 3 ملايين و500 ألف دينار أي بنسبة 17.5٪ جزائرية وقد حظيت به مركز البلدية والقرى المجاورة لها ثم قسم التربية والتعليم بمبلغ 3ملايين و300 ألف دينار أي بنسبة 16.5٪ وذلك بتهيئة وترميم بعض المدارس وبعد ذلك تم توزيع باقي المبلغ على كل من قسم المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والصحة بمبالغ متفاوتة .

9-4-6-تفصيل المشاريع التنموية بحسب الأقسام: إن تمويل المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للمواطن يلعب دورا هاما في تجسيد التنمية بالبلدية، وبخاصة إذا كانت ميزانية المصدر المعتمد كافية لذلك كما هو الحال للاقتطاعات المعتمدة من ميزانية قسم التسيير والتجهيز للبلدية الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4) يبين توزيع التمويل على الأقسام حسب الاقتطاعات المخصصة من قسم التسيير والتجهيز للبلدية (سنة 2019).

القسم / المصدر	مياه الشرب	الطرقات	التربية	تثمين أملاك البلدية	الصحة	الصرف الصحي	الانارة العمومية
الاقتطاعات	3مليون دينار					6مليون دينار	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية العش من مصلحة المالية للبلدية.

نلاحظ من خلال المعلومات المتوافرة على الجدول البياني بأن البلدية لا تتوفر على مداخيل وموارد محلية تمكنها من تغطية ولو جزء ضئيل من العجز المالي الذي تعاني منه فقد تم اقتطاع مبلغ قد بـ: 9 مليون دينار تم توزيعها على قسمي المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لأهميتها الكبيرة لدى المواطن حيث استفاد القسم الأول من مبلغ قدر بـ: 3مليون دينار أي بنسبة 33.34٪ فيما استفاد القسم الثاني بـ: 6 مليون دينار جزائرية أي بنسبة 66.66٪ .

10- نتائج ومقترحات الدراسة :

10-1- نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة وجدنا بأن مصادر التمويل الثلاثة للبلدية باعتبارها ركن من أركان الجماعات المحلية لا بد منه في عملية التنمية المحلية، ولذلك سعت الجزائر من اجل تفعيل دورها كركيزة أساسية في تحقيق عملية التنمية والنهوض بها، وذلك ومن خلال اعتمادها على سياسة الإصلاحات المتعلقة بالجباية المحلية، كما بينا من خلال هذه الدراسة أن هناك اختلافا واضحا في عملية تمويل المشاريع التنموية بالبلدية وذلك من خلال الاعتمادات المالية لكل مصدر، ومن خلال كل هذا يمكن أن نستخلص النتائج الآتية:

- إن الحصة الكبيرة من الموال الممنوحة للتنمية بالبلدية ميدان الدراسة كانت من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والتي قدرت بـ : 200 مليون دينار تم توزيعها كل الأقسام التنموية بالبلدية وبمبالغ متفاوتة، في حين يأتي في المرتبة الموالية التمويل عن طريق المخططات البلدية للتنمية والتي ساهمت خلال سنة 2019 بمبلغ 20 مليون دينار وزعت بمبالغ متفاوتة لبن على ثلاثة أقسام مختلفة، وفي المرتبة الثالثة جاءت الميزانية المقتطعة من قسم التسيير والتجهيز للبلدية والتي قدرت حسب مصلحة المالية بـ: 9 مليون دينار تم توزيعها على قسمي المياه الصالحة للشرب وكذا الصرف الصحي بمبالغ متفاوتة حسب الاحتياج .
- لقد أخذ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية حصة الأسد في تمويل مشاريع التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة حيث غطى معظم الأقسام التنموية بالبلدية بمبالغ مهمة ومتفاوتة فقد كان النصيب الأوفر من التمويل تحصل عليه قسم الطرقات البلدية بمبلغ قدر بـ : 100مليون دينار أي بنسبة 50٪ وذلك لأهمية في فك العزلة عن المواطن وذلك نظرا لطبيعة جغرافيا البلدية الصعبة وشساعتها الكبيرة وليأتي في المرتبة الثانية قسم الإنارة العمومية بمبلغ معتبر قدر بـ : 3 ملايين و500 ألف دينار أي بنسبة 17.5٪ جزائرية وقد حظيت به مركز البلدية والقرى المجاورة لها، ثم قسم التربية والتعليم بمبلغ 3ملايين و300 ألف دينار أي بنسبة 16.5٪ وذلك بتهيئة وترميم بعض المدارس، وبعد ذلك تم توزيع باقي المبلغ على كل من قسم المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والصحة بمبالغ متفاوتة .
- لقد ساهمت مخططات التنمية المحلية بمبلغ ضئيل مقرنة بصندوق التضامن حيث وحسب مصلحة المالية للبلدية لم تكن المساهمة كافية في تغطية متطلبات التنمية بالدية نظرا لساعة مساحتها وطبيعة مناطقها من حيث التضاريس، وقد قدر مبلغ المساهمة 22 مليون دينار وزعت على ثلاثة أقسام بمبالغ متفاوتة حيث كان نصيب قسم الطرقات 13 مليون دينار أي بنسبة

59٪ ليليه بعد ذلك قسم الصرف الصحي بمبلغ 5 ملايين و500 ألف دينار أي بنسبة 25٪، ليتحصل قسم تثمين ممتلكات البلدية على حصة قدرت بـ: 3 ملايين 500 ألف دينار أي بنسبة 15.99٪، غير أن هذا التوزيع وحسب مصلحة المالية للبلدية تم بحسب احتياجات المواطنين لمثل هذه المشاريع التنموية .

- تعتبر بلدية العش وبالنظر لمساهمتها عن طريق مداخلها المقتطعة من قسم التسيير والتجهيز بلدية فقيرة ولا تتوفر على مداخيل وموارد محلية تمكنها من تغطية ولو جزء ضئيل من العجز المالي الذي تعاني منه فقد تم اقتطاع مبلغ قد بـ: 9 مليون دينار تم توزيعها على قسمي المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لأهميتها الكبيرة لدى المواطن حيث استفاد القسم الأول من مبلغ قدر بـ: 3مليون دينار أي بنسبة 33.34٪ فيما استفاد القسم الثاني بـ: 6 مليون دينار جزائرية أي بنسبة 66.66٪.

10-2- المقترحات:

من خلال هذا البحث حول دور مصادر التمويل المحلية في تحقيق التنمية المحلية سواء عن طريق المركزية في التمويل أو الجهات الخاصة أو عن طريق الجباية الضريبية عن مختلف النشاطات التي تقوم بها البلدية على مستواها المحلي، وكذا من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا فإننا نقوم بالاقتراحات التالية لعلها تكون ناجعة في تحقيق التنمية بالبلدية ميدان الدراسة وبالتالي تعمم على مستوى بلديات التراب الوطني ومنها:

- حتى تقوم البلدية والممثلة في شخص رئيسها ومنتخبيها وإدارتها المحلية بتحقيق التنمية على مستواها يجب أن تولي في ذلك المستوى العلمي للمنتخب البلدي وبالأخص الشخصية الرئيسة في القائمة الانتخابية وضبطها في قوانين صريحة وصارمة.
- حتى تحقق التنمية على المستوى المحلي بالشكل المرغوب فيه وفي شتى الميادين والمستويات الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، على الدولة أن تسعى جاهدة في إحداث أجهزة لمساعدة البلديات على توفير المداخيل الضريبية مما تتوفر علية هذه الأخيرة من مداخيل، وتفعيل ذلك بالقوانين الفعلية.
- ضرورة الخروج من المركزية في تسيير وتمويل الجماعات المحلية إلى اللامركزية في ذلك وحتى في سلطة اتخاذ القرارات المحلية.
- ضرورة وضع قوانين تعزز من الشأن المحلي في التعامل مع مصادر التمويل المختلفة لآجل تحقيق تنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية...

11- خاتمة :

لقد تبين لنا ونحن نعالج هذا الموضوع المتواضع أن قضية التغيير من الرديء إلى الحسن ومنه إلى الأحسن بين المجتمعات شيء حتمي وضرورة تلحها المجتمعات والظروف البيئية والطبيعية والاجتماعية على المؤسسات الحكومية والدولية، لذا وجب علينا وعلى كل مواطن فرد أو مؤسسة إحداث هذا التغيير والتنظيم الشامل والذي ينبع أساسا من الوحدة المؤسسية في بناء المجتمعات ألا وهي البلدية بكل ما تحمله من معاني وهياكل وأجهزة، ويتم هذا التغير نحو الإيجاب وهو ما يسمى بالتنمية أو التنمية المحلية المستديمة.

إن عملية التنمية والتطوير الإيجابي لتلك المؤسسات لا يتأتى إلا من خلال إدخال إصلاحات إدارية مستمرة ومتجددة من أجل بناء إدارة بلدية فعالة وقادرة على توفير الحماية لأبناء نطاقها الجغرافي في كل مجالات التنمية المطلوبة.

وبأسلوب أكثر بساطة فعلى المؤسسات الإدارية برمتها انتهاج المسلك الحديث في التوعية والحوار والتعبئة المفيدة للأفراد والجماعات حتى يكون للتنمية الحاصلة ذوق ومعنى وأهمية فالمواطن الصالح يعود بصلاحيته على المجتمع الذي ينتمي إليه بالدرجة الأولى ويتفرع هذا الإصلاح منه إلى من حوله إلى أبعد الأماكن، فاختيار الرجال في القيادة والتسيير وتحمل المسؤوليات له من الدور ما يكفي لإحداث تغيير أو تنمية في الوسط الاجتماعي، وتحسين إجراءات التوظيف وتطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق في كسب المناصب الإدارية بالبلدية لخدمة المجتمع والابتعاد على المحسوبية بكافة أشكالها، كلها عوامل تمكن من مواكبة التطورات.

وكل هذا يتطلب إعادة النظر في الإدارة نفسها والتي تعد من العناصر الحيوية في التنمية والتقدم والرقي لذلك فإن التحدي الذي يواجه مسيري البلديات الجزائرية وبأكثر خصوصية بلدية العش ميدان الدراسة، هو مدى قدرتهم على التوصل إلى محتوى نفسي اجتماعي لتسيير جديد يقوم على التوفيق بين العقلانية والخيال وبين الصرامة والذكاء، وذلك لمواجهة محيط هو دوما في تغير مستمر.

وعليه فإن أزمة البلديات الجزائرية الحالية ليست أزمة في الإنتاج الخدماتي بقدر ما هي أزمة في الفكر التنظيمي والتخطيط العلمي لاستغلال تلك الموارد المالية بشتى مصادرها في تجسيد المشاريع التنموية وبخاصة الخدماتية التي تمس الحياة اليومية للمواطن والتي هي بدورها تمثل التنمية الحقيقية التي تقوى بها البلديات أثناء تسييرها، فالإشكالية إذن تكمن في العمل بذكاء ودقة للوصول إلى مبتغيات المجتمع المدني الموجود في تحقيق التنمية، ذلك لأن المسير الفاشل لا

يمكن أن يصبح – بين عشية وضحاها – مبدعا استراتيجيا أو مخططا حيويا أو منظما بارعا أو قائدا عظيما .

وبالتالي فإن المرحلة الحاسمة في تعديل وضعية تلك البلديات على المستوى الوطني وبخاصة على مستوى البلدية ميدان البحث والدراسة تمر حتما باختيار رجال ومسيرين جددا للقيام بتنمية حقيقية تمس المواطنين وبعدالة اجتماعية واحدة، وتحسين أداءاتها الخدماتية والتنموية معا.

وصفوة القول إن المفتاح الحقيقي للتنمية وللفعالية الإدارية في المجتمع اليوم وحسب قول بورتنوف هو "أن تعطي الفرصة لكل فرد في التعبير وأخذ المبادرة، وأن يكون كل فرد مصدرا للديناميكية الآهلة وهذا ما ينبغي أن تأخذ به البلديات على مستوى كامل التراب الوطني وبخاصة البلدية ميدان الدراسة بولاية برج بوعريريج، حتى تحقق الأهداف التي أنشئت لأجلها في المجتمع ".

- قائمة المراجع:

- أحمد رشيد (1986)، التنمية المحلية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- بالداكشي إيمانويل، بندكت كليمس، سال صيف جوبتا (2003)، استخدام المالية العامة لحفز النمو، لجنة التمويل والتنمية، واشنطن :صندوق النقد الدولي، عدد4
- بوعشيبة أحمد. (1992)، المالية المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشور. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
- تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية..1978
- الحيجاوي عبيد علي أبضد.(2001). مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملتها ضريبيا. دار النهضة العربية، مصر.
- الرياشي سليمان. (1996). الأزمة الجزائرية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
- شفيق محمد. (1993). التنمية الاجتماعية. دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع .المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. مصر.
- شيهوب مسعود. (1986). أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. مصر الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- عبد القادر خليل. بوفاسة سليمان. (2006). الوساطة المالية غير المباشرة للمؤسسات الصغير والمتوسطة. ملتقى دولي. الجزائر. جامعة الشلف. قسم العلوم الاقتصادية.
- العبيدي أكريم عبد النبي. (1995). الإدارة والتنمية في ليبيا. بنغازي :جامعة قار يونس. ليبيا.
- فلاحي صالح. (2008). مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة. الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية.
- فوزي عصام. عدنان سليمان. (1995). التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة دمشق سوريا .
- يامة إبراهيم. (20177). مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية "دراسة نظرية تقييمية". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. المركز الجامعي ميلة. الجزائر.